العدد (1493) السنة السادسة - الثلاثاء (28) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

من الواقع الاقتصادي

صندوق النقد الدولي

عباس الغالبي

يعد صندوق النقد الدولي منظمة عالمية تتبنى دعم الدول النامية والفقيرة فضلا عن الدول المتضررة جراء الأزمات المالية والاقتصادية التي تتعرض لها وفيما يتعلق بالدول النامية فأنها تتبنى دعمها وفق اشتراطات من شأنها ان تعمل هذه الدول علة أجراء إصلاحات اقتصادية ومالية كالتزام محدد وهذا ما أدخل العراق بعد عام ٢٠٠٣ ان يدخل في صومعة صندوق النقد الدولي وشقيقه البنك الدولي سعيا لتلقي دعم معين يستنهض مسارات الاقتصاد العراقي الذي خرج للتو من أسوار الاقتصاد الشمولي الموجه على وفق الوصفات الجاهزة التي اعتمدتها سلطة الائتلاف في حينها واستمرت عليها الحكومات الانتقالية المتعاقبة حتى الحكومة المنتخبة الحالية ووضع صندوق النقد جملة من الشروط امام العراق وهي رفع الدعم الحكومي عن فقرات بعينها كالبطاقة التموينية والمشتقات النفطية والنفقات التشغيلية الأخرى والاتجاه الى الاستثمار وتنمية القطاع الخاص والمسارات في هذه الشروط كما هو واقع الحال كانت مرتبكة وجابهتها الكثير من الصعوبات في ظل تفشي الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة العراقية ولم ينفذ العراق خلال السنين الستة الماضية إلا النزر اليسير

في تخفيض الديون كان لها انعكاسات سلبية لم تخلص الاقتصاد العراقي من وثنيته النفطية ولم تفعل القطاعات الإنتاجية ولم يرتق أداء القطاع الخاص ولم يكن هنالك تنسيق بين السياستين النقدية والمالية في وقت يتطلب الى وجود الدعم الحكومي لقطاعات واسعة من الشعب

وبرغم ذلك فقد عمل صندوق النقد الدولي على تخفيض الديون لاعضاء نادي باريس وبواقع ٨٠٪ ووقعت كثير من الاتفاقيات على وفق شروطه لمنح ومساعدات وقروض ميسرة فيما أشاد بالإجراءات التي اعتمدتها الحكومة في التعامل مع الموازنات ولاسيما الاستثمارية بحسب بياناته المتكررة وكانت السياسة النقدية محل ثناء خبرائه وبرغم ذلك فأن ما يغلف المشهد الاقتصادي ركودا وكسادا واضحا ربما بفعل تضافر عوامل عدة لعل في مقدمتها تداعيات العنف والإرهاب فضلا عن التجاذبات السياسية التي تنعكس على الواقع الاقتصادي وعوامل اخرى تتعلق بالاختلالات التي يعانيها الاقتصاد الوطني أصلا و اعتماد مبدأ الوصفات الجاهزة وفق مشروطية صندوق النقد الدولي، حيث بقدر ماكان لها انعكاساتها الايجابية في تخفيض الديون كان لها انعكاسات سلبية لم تخلص الاقتصاد العراقي من وثنيته النفطية ولم تفعل القطاعات الإنتاجية ولم يرتق أداء القطاع الخاص ولم يكن هنالك تنسيق بين السياستين النقدية والمالية في وقت يتطلب الى وجود الدعم الحكومي لقطاعات واسعة من الشعب بسبب ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي لهذه الفئات وتحسن نسبي وبسيط لذوي الدخل المحدود ولاسيما فئات الموظفين التي لم تكن تلمس مردودات ارتفاع الرواتب بسبب ارتفاع الاسعار ولاسيما السلع والبضائع ذات الاستخدام اليومي وبرغم ذلك يمكن لنا القول انه لايمكن ان نعد تعامل العراق مع شروط صندوق النقد الدولي هي المعوق الاكبر امام انفتاح الاقتصاد وتخلصه من كساده وخموله بل كان تأثيره لا يوازي المشكلات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد العراقي.

فيما تشير الاحصائيات الى ارتفاع مؤشراتها

البطالة ملمح بارز في المشهد الاقتصادي

تشير الاحصائيات من الجهات غير الرسمية و الدولية الى ان نسبة البطالة في العراق هي ٧٠٪ فيما تشير احصائيات وزارة العمل الى ان عدد العاطلين يصل الى ١,١٥٠,٠٠٠ عاطل و هناك البطالة المقنعة التي لا تقل نسبتها عن ٤٠٪ و يرى الكثير من الاقتصاديين ان اسباب البطالة مختلفة يعود قسم منها الى الجهات الرسمية و القسم الاخر الى برامج التخطيط و البرامج الاقتصادية اللازمة، و لغرض التعرف على اسباب ظاهرة البطالة في العراق و الحلول اللازمة اجرينا هذا الاستطلاع.

استطلاع / علي جابر

الدكتور خضير نزال التميمي.. يرى إن من اهم أسباب البطالة هو الحروب السابقة و الأوضاع المتردية التي مر بها العراق و كذلك الحصار الاقتصادي دولي شامل و ما ترتب عليه من تدن في المستوى المعيشي و الإنتاج و التنمية، و كذلك ما أصاب المعامل و المصانع من تلف بعد عام ٢٠٠٣ و كذلك العمليات الإرهابية التي طالت الكثير من المفاصل الاقتصادية في العراق و كذلك هجرة الكثير من العقول المهمة إلى خارج البلد و زيادة عند العاطلين عن العمل من إفراد الجيش العراقي السابق و عدم وجود خطط استثمارية تشجع على أقامة المشاريع التي يمكن من خلالها النهوض بالواقع الاقتصادي عموما في العراق و ربما يكون إهمال الدولة للجانب الزراعي و تدهور الزراعة الأثر الكبير في زيادة البطالة و كثرة العاطلين عن العمل.

اما الاقتصادي كريم سوادي فيرى.. ان على وزارة العمل و الشؤون الاقتصادية ان تزيد من برامجها في تشغيل العاطلين و خلق فرص العمل الفعالة و انشاء المعامل والمصانع التي يمكن من خلالها حل هذه المعضلة و استحداث التشريعات اللازمة والاستفادة من الخبرات الاجنبية في هذا المجال.. وهناك واقع مهم على الدولة ان تقوم به هو اعادة العمل بنظام (التعيين المركزي) للخريجين الجدد وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار واعطائه الفرصة على النهوض بالواقع الاقتصادي عموما كما نحتاج الى تشجيع الانتاج المحلي و ان يتم دعمه من قبل الدولة و ايضا ضرورة استقطاب الكفاءات العلمية الاجنبية و دعوة المهاجرين للعودة الى العراق في حين قال المحامي فالح مكطوف: نحتاج الى تفعيل القوانين التي تقضي على الفساد المالي و الاداري و التي تقضي على فرص تطوير البلد بل و تشل حركة البلاد عموما و ايضا لا بد من وضع الرجل المناسب في مكانه المناسب و نحتاج ايضا من الدولة ان تدعم المواطنين الذين يرومون انشاء المشاريع او الاستثمارات و ان تكون هذه القروض ميسرة و سهلة التسديد مثلا معامل (الخياطة او الحياكة) و ظاهرة اخرى ادعو الى الغائها هي فسح المجال امام الكفاءات للعمل والغاء الواسطة و ان يكون التعيين على اساس الكفاءة والشهادة، اما سعدون خريج ماجستير في الاقتصاد فيرى ان البطالة استفلحت في العراق بشكل اصبح معه من الصعوبة القضاء عليها او إنهائها الا ان الحل يجب ان يكون تدريجياً و على مراحل وهي البدء من الصغر واعداد الشباب بشكل اولي وتدريبهم وصقل مواهبهم والاستفادة من الخبرات الاجنبية في هذا المجال و يجب ان لا ننسى ان العراق كان في الاعوام السابقة مركز استقطاب لرؤوس الاموال الاجنبية و للعمالة العربية التي ساهمت بشكل فاعل في تطوير الاقتصاد العراقي كما ان على الدولة ان تشجع الانتاج المحلي وخصوصا الزراعة واعطائه الاولوية لان اهماله يعني موت الزراعة و زيادة عدد البطالة في العراق من خلال اعطاء القروض الطويلة الاجل و تشجيع رؤوس الاموال العراقية.. اما حسين محمود التميمي و هو ضابط متقاعد يقول: للقضاء على البطالة يجب اعادة العمل بقانون الخدمة الالزامية والتي يمكن من خلالها اعادة تأهيل وتنظيم الشباب وزجهم في الحياة بشكل منظم والقضاء على بطالة الشباب ونحتاج في هذه المرحلة بالذات الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية في العراق كما هو الحال والمتبع الان في اقليم كردستان حين تم استقدام الكفاءات والشركات الاجنبية التي استطاعت القفز بشكل كبير بالواقع الاقتصادي في شمال العراق وتم تطوير جوانب الحياة كافة هناك وعلى الدولة كذلك ان تعطي اعفاءات وتسهيلات لهذه الشركات وان توفر الحماية اللازمة لهذا الامر المهم الذي يمكن من خلاله القضاء على البطالة.

اما حافظ عبد الحسن داود و هو موظف متقاعد فقد قال اقترح ان تقوم الدولة بإنشاء المجمعات السكنية اللازمة لايواء واحتواء العوائل غير القادرة على السكن وبأسعار مناسبة وان توكل مهمة بنائها الى الشركات الاجنبية و ان تستخدم في البناء الايادي العراقية التي يمكن من خلالها القضاء على البطالة و يجب عدم اغفال الجانب الاستثماري من قبل الدولة و تفعيل قانون الاستملاك و ان تعوض الدولة اصحاب الاراضي المستملكة تعويضا مناسبا و ان تقوم بأستثمار هذه الاراضي في اقامة المصانع و المعامل و تطوير الاقتصاد العراقي و القضاء على البطالة، اما عمر راشد داود و هو مدرس فقد قال: الذي نحتاجه في هذه المرحلة بالذات هو دعوة القوى العاملة العراقية المهاجرة الى العودة الى العراق و خصوصا حملة الشهادات العليا (الدكتوراه و الماجستير) و ان يتم التنسيق مع الدول التي هاجروا اليها لضمان عودتهم و توفير عمل مناسب لهم و ابرام الاتفاقيات مع تلك الدول لحماية العراقيين الموجودين فيها و ان يتم توفير العمل للعراقيين من الخارج و ان تؤدي السفارات العراقية في تلك الدول دورا مميزا لاتمام هذه المهمة.

في خطوة لدعم الاقتصاد الوطني

سوق الاوراق المالية تستخدم التقنيات الحديثة

المدى/ وكالات

بدأت سوق الاوراق المالية في بغداد خطوتها الاولى في استخدام التقنيات الحديثة لتداول الاسهم وسط ترحيب من الشركات المساهمة املا بزيادة اعداد المستثمرين لدعم الاقتصاد العراقي.

واكد طه احمد عبد السلام مدير سوق العراق للاوراق المالية بدأنا في التاسع عشر من نيسان الجاري، اول جلسة الكترونية لتداول الاسهم في سوق الاوراق المالية".

وافتتح العمل بخمس شركات هي ثلاثة مصارف وفندقان على ان يتم التداول باسهم جميع الشركات المدرجة في السوق خلال الاشهر الستة المقبلة".

موضحاً ان "التبادل الالكتروني للاسهم يتم باستخدام الكمبيوتر استنادا الى قاعدة بيانات للمساهمين والمستثمرين وهذا الاسلوب الجديد يؤمن ايداع وتداول الاسهم مرات عدة خلال الجلسة الواحدة".

وتوزع نحو خمسين ممثلا عن الشركات امام اجهزة الكمبيوتر للرد على مكالمات بواسطة هواتفهم النقالة، فيما انتشر عشرات غيرهم في الجانب الاخر يراقبون شاشات عرض كبيرة تعلن اسعار الاسهم.

وخضعت عشرات من الشركات المدرجة في السوق المالية لدورات تدريبية في العراق والاردن من اجل اتقان العمل على النظام الجديد، وفقا للمسؤول.

واشار عبد السلام الى ان "التداول اليدوي للاسهم ومعدله نحو مليوني دولار يوميا، كان يتطلب شهادات ورقية ومدة نحو عشرين يوما لاكتمال نقل الاسهم".

وبدأت سوق العراق للاوراق المالية عملها في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ويبلغ عدد الشركات المدرجة حاليا ٩١ شركة مساهمة، بحسب مدير بورصة بغداد.

ويبلغ حجم القيمة السوقية للسوق المالية في بغداد نحو ملياري دولار.

وكانت السوق انطلقت للمرة الاولى في العراق في ١٩٩٣، بمشاركة ١٥ شركة فقط.

ويتعامل مئات من رجال الاعمال ومساهمين بينهم عراقيون من خارج البلاد في السوق.

من جهته، قال جمال علي (٤٠ عاما) المفوض عن شركة "الجوهرة" لتداول الاسهم ان "النظام الجديد يعتبر تطورا ايجابيا كبيرا".

مضيفاً ان "النظام اليدوي السابق كان يتطلب من ١٥ الى عشرين يوما للحصول على شهادة شراء الاسهم لكن الان يمكنك شراء وبيع الاسهم خلال لحظات".

وتابع علي الذي يتداول اسهم شركته نحو ثلاثمئة مستثمر عراقي وعربي معظمهم خارج البلاد "انها خطوة نحو السوق العالمية" لتداول الاسهم.

ويمثل جذب رؤوس الاموال الاجنبية التحدي الابرز لدفع عجلة الاقتصاد العراقي بعد تراجعها جراء تدهور الامن خلال السنوات الماضية.

من جهته اكد عبد السلام ان "التعامل الالكتروني يزيد معدلات تداول الاسهم الامر الذي يشجع على دخول مستثمرين جددا عرب واجانب الى السوق مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي للبلاد".

واشار الى ان "سوق بغداد هي الوحيدة في العراق حاليا و لدينا خطة لفتح اسواق اخرى في المحافظات الكبيرة لكن ذلك لن يتم الا بعد تكامل مواقع الايداع".

وانتشر عشرات الاشخاص معظمهم في الخمسينيات، من المستثمرين الصغار والوسطاء في القاعة يراقبون شاشات عرض اسعار الاسهم داخل مقر السوق الخاضع لحراسة مشددة، في وسط بغداد.

وقال عبد السلام ان عددا كبيرا من متابعي اسعار الاسهم هنا ليسوا مستثمرين لكنهم يتابعون اخبار الاصدقاء والاوضاع في البلاد.

بدوره، قال سلمان حسن ان "بورصة بغداد بحاجة الى مزيد من شاشات العرض وقاعة للجلوس لمتابعة الاسعار لان المستثمر يحتاج للراحة والتركيز للعمل".

واكد ان "الوقت حان للاستثمار في العراق خصوصا في اسهم الفنادق كونها الادنى ثمنا مقابل تطور العمل الفندقي في العراق".

موضحاً وهو يخرج من جيبه ورقة مالية فئة خمسمئة دينار "بالامكان مثلا شراء خمسمئة سهم في السوق بواسطة هذه الورقة التي ندفعها الان للصعود الى حافلة نقل تقطع بضعة كيلومترات، او لشراء علبة مرطبات".

التجارة تعد خطة لتفعيل الأسواق المركزية

بغداد / المدى

قالت وكيلة وزارة التجارة سويبة محمود انه تم وضع خطة بهدف تهيئة الأسواق المركزية لمواجهة أية إجراءات قد تتخذ للفترة المقبلة سواء على صعيد الخصخصة او الاستثمار و لربما لمواجهة خروج الدولة من نظام البطاقة التموينية.

وأوضحت محمود في تصريح صحفي بحسب راديو دجلة ان الخطة ستخدم التوجهات المتعلقة بالاستثمار حيث حرصنا على عرض الاسواق بصورة أكثر جمالية أمام الشركات التي تقدمت لاستثمارها.

وأضاف ان هناك مشكلة تواجه الوزارة وهي الأعداد الهائلة للعاملين في الأسواق التي زادت على سبعة ألاف منتسب أصبح الكثير منهم بحاجة الى دورات تأهيل وتطوير.

وأشارت إلى ان معظم شركات الوزارة هي شركات تسويقية،مبينة أنها غير إنتاجية لذلك فهي بحاجة الى اصلاح جذري يرفع من مستوياتها وتهيئتها على صعيد التسويق سواء كانت شركة السيارات أم الإنشائية أم الأسواق المركزية.

مجلس وكلاء الوزارات يناقش قضايا النفط والحكومة الالكترونية

بغداد / المدى

ناقش مجلس وكلاء الوزارات الإستراتيجية الوطنية للإدارة الالكترونية " والمقدم من قبل وكيل وزارة الاتصالات أمير البياتي وموضوع " دراسة عن الواقع النفطي في العراق " والمقدم من وكيل وزارة النفط احمد الشماع.

وبين أمير البياتي مدى التأثر الإنتاجي بسبب غياب المنظومة الالكترونية في الإدارة العراقية في ضوء الأزمة المالية العالمية التي كشفت ضعف الإدارات وتأثير ذلك في معالجات الأزمة، وأوضح السيد الوكيل وجود علاقة عضوية بين مستوى تطبيقات الإدارة الالكترونية وبين ازدياد معدلات الفساد في عدد من الدول مقارنة بالعراق ومدى تأثير ذلك على ضعف إنتاجية الموظف العراقي.

وعقب عدد من السادة الوكلاء والحاضرين على ورقة العمل هذه مشيرين الى أهمية ذلك الموضوع وضرورة تكثيف جهود الحكومة في هذا المجال، فقد أكد الأمين العام على أهمية التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بالموضوع سيما وان هناك لجنة استعرض عملها ممثل الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء مشيرا الى انجاز مشروعي قانون التوقيع الالكتروني والمبادلات الالكترونية، ومن جهته استعرض السيد سمير العطار وكيل وزارة العلوم والتكنولوجيا عمل اللجنة المشكلة من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا وسقفها الزمني الخاص بإيجاد أسس التطبيقات الالكترونية في الوزارات وتهيئتها للجيل القادم مؤكدا ان الموضوع كبير ومتواصل ولا يمكن الحكم عليه بالانجاز الكامل في أي فترة مؤكدا عدم وجود دول أنجزته بشكل متكامل مبرزا بنفس الوقت المشاكل والمعوقات المالية والقانونية ومستوى تفاعل بعض الوزارات في تبني المقترحات والتعديلات المطلوبة لبناء الأسس التحتية للمشروع.

ومن جانب آخر قدم السيد احمد الشماع وكيل وزارة النفط دراسة عن الواقع النفطي والاستكشافي والإنتاجي في العراق ومستوى التحديات القانونية والإجرائية والتقنية من حيث تقادم المنظومة الإستخراجية وما تتطلبه المرحلة القادمة من زيادة في الإنتاج وتحديث العمل، مجيبا على عدد من التساؤلات الخاصة بالاستثمارات النفطية ومستوى التحديات القادمة وكذلك عن مستوى إنتاج الغاز وسبب ضعف الإهتمام به، وفي نهاية الجلسة اقترح الأمين العام لمجلس الوزراء استدعاء عدد من المتخصصين في الوزارة لبحث هذا القطاع بسبب حجم الاستفسارات وعمقها مشيرا الى ان أهميته تستدعي تخصيص عدة جلسات وليست جلسة واحدة للوقوف على مفاصل العلل والتوصل الى الاستنتاجات التي من شأنها تطوير هذا القطاع.

أنواع رديئة من الدجاج وبيض المائدة تغزو الأسواق المحلية

المدى/ وكالات

كميات كبيرة من الدجاج واللحوم المجمدة وبيض المائدة المستورد أخذت طريقها إلى الأسواق العراقية بشكل لافت للنظر في الآونة الأخيرة تحت مسميات وأنواع لاحصر لها في أماكن متفرقة من بغداد والمحافظات الأخرى وبأسعار تنافس نظيرتها من الإنتاج المحلي الذي يكاد يختفي من الأسواق مع ارتفاع أسعاره في ظل غياب واضح لدور الجهات الحكومية والرقابية لوضع الية استيراد الدواجن واللحوم المجمدة المستوردة من الخارج

عبد الله ناصر (مدرس) يقول:ان انتشار ظاهرة الدواجن المجمدة بكثرة في الأسواق تحت ماركات ومسميات تجارية متعددة وبأسعار منخفضة قياسا بالمنتجات المحلية المجمدة منها او من الدجاج الحي جعل المواطن يقبل على شراء الدجاج المستورد المجمد وبشكل كبير من دون معرفة مصدر وصلاحية تلك المنتجات للاستهلاك البشري فالكثيرون يعتقدون ان وجود مثل تلك المنتجات ووصولها إلى الأسواق مقياس لجودتها وان خلاف ذلك يعني انها غير صالحة للاستهلاك البشري.

ويضيف:المسؤولية تقع كاملة هنا على السادة المسؤولين في الدوائر المعنية الذين لايقومون بدورهم بشكل كامل ولو كانت هناك رقابة حقيقية لما وصلت تلك المنتجات الرديئة الى الاسواق المحلية التي تباع في اماكن غير مناسبة لبيع المواد الغذائية وسط النفايات والذباب وتعرضها المستمر الى اشعة الشمس والاتربة ما يسرع في تلفها،على خلاف جميع الدول الأخرى التي توجد فيها ضوابط لإدخال مثل تلك المنتجات وفق آلية معتمدة في هذا الشأن من دون ان تكون هناك فوضى في الاسواق التي تتسبب بإدخال منتجات غير صالحة للاستهلاك البشري.

الدكتور البيطري فؤاد المرسومي يقول: هناك حالات سلبية ترافق عملية استيراد الدواجن وبيض المائدة منها استيرادها من بلدان بعيدة عن العراق ونقل تلك المنتجات عبر البواخر لفترة طويلة ما يعرضها للتلف اثناء مدة النقل تلك خاصة المجمدة منها التي تذوب بعد مدة وجيزة مما يجعل تجميدها ثانية أمراً يعرضها للتلف وعد صلاحيتها للاستهلاك البشري فضلا عن كون الكثير منها معدلة وراثيا ومالها من أثار سلبية خطيرة في استهلاك المواطن لها،مع ضرورة التأكد من الجهة المجهزة وطريقة الذبح ونوع العلاجات التي كانت تعطى للدواجن قبل الذبح وهو الدور الذي تتولاه الجهات الرقابية ومنها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

ومن المهم هنا وضع ضوابط ومحددات لحماية المنتج المحلي أولاً ومن ثم تأتي مسالة الانفتاح بالشكل الصحيح على الأسواق العالمية مع ضرورة اعتماد استيراد المنتجات ذات المناشئ الجيدة من الدجاج المستورد مع مراقبة طريقة الخزن والنقل. كما لانغفل ان لوزارة الزراعة دوراً كبيراً في تفعيل مصادر الثروة الحيوانية عبر السيطرة على منافذ الاستيراد،إضافة الى توفير اللقاحات والادوية المطلوبة ودعم حقول الدواجن لدفع عجلة انتاج الدواجن في العراق التي توقفت منذ عام ٢٠٠٣ بواقع ٩٨٪ من مشاريع الدواجن لأسباب عديدة منها الإهمال الذي أصاب قطاع الزراعة بشكل عام والإنتاج الحيواني بشكل خاص والتدهور الأمني والروتين الإداري والفساد المالي وغير ذلك من الأسباب، فبعد ان كان هذا القطاع ينتج ما يقارب من (٢١٠) الاف طن من الدجاج و(٢) مليون بيضة والذي كان يسد الاستهلاك المحلي تراجع بشكل كبير ليصل الى مستوى ١٠٪ أو ٨٪ من حاجة الأسواق المحلية، ومن هنا يجب على وزارة الزراعة التدخل بشكل سريع لإسناد ودعم هذه القطاع الحيوي والمهم والحد من اكتساح المنتج المستورد للأسواق والحد من الخسائر الكبيرة التي مني بها هذا المنتج والاقتصاد الوطني على حد سواء.

من جانبها حملت الشركة العامة للبيطرة في وزارة الزراعة المنافذ الحدودية مسؤولية إغراق السوق المحلية بلحوم الدواجن وبيض المائدة ودخولها بصورة عشوائية،وعزت الاستيراد العشوائي للحوم والدواجن وبيض المائدة وإغراق الأسواق المحلية بها الى ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية ودخول كميات كبيرة من تلك المنتجات الى الاسواق المحلية بدون أجازات استيراد أصولية. كما اكد مدير الشركة انجاز الكشوفات الخاصة بـ(٧٦) مشروعا لغرض البدء بعملية الإقراض للمشاريع الصغيرة في أنتاج الدواجن والبيض لخمسة الاف مستفيد ونسبة إقراض أجمالية بلغت ٥٠ مليار دينار، واضاف: ان للشركة خطة في استيراد لحوم الدواجن ومشتقاتها من بيض المائدة على وفق قاعدة من التوازن الكمي بين الانتاج المحلي والمستورد حيث يتم وفق هذا التوزان منح الموافقات الأصولية للمستوردين للحصول على أجازات الاستيراد